

## الحكم في الكويت وتفعيل مبدأ الشورى (١٧٥٢-١٨٩٦) :

لا يمكن التأريخ للمسيرة البرلمانية في الكويت بيوم قيام المجلس التأسيسي أو انتخاب أول مجلس للأمة وإنما لابد من ملاحظة أن روح الديمقراطية الأصيلة والمتجذرة في المجتمع الكويتي قد انعكست على السلوك الذي يحكم الروابط والعلاقات بين الحاكم والمواطنين منذ نشأة الكويت، حيث كانت العلاقة بين القيادة وأبناء الشعب علاقة الأسرة الواحدة التي تحكمها قيم وأواصر عربية عريقة.

وحتى قبل أن تعرف المنطقة العربية التطبيق الديمقراطي بالصيغ والأشكال المألوفة فقد كانت الكويت مجبولة منذ تأسيسها على الشورى والتواصل والتلاحم بين أفراد مجتمعها الصغير، وذلك من خلال الدواوين التي هي في الواقع برلمانات محلية مصغرة تنتشر في أحياء الكويت القديمة يتبادل فيها أهل الرأي والشورى آراءهم ثم تتوارد فيما بعد حتى أصبحت تعقد في كل بيت تقريباً، وبشكل دائم وتجمع بين أفراد العائلة الكويتية وجيرانها وأصدقائهم، كما أن موضوعات النقاش فيها مفتوحة على كل ما يجري على ساحة الاهتمام العام للمواطنين وفي كافة المجالات المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، إنها تجسيد كويتي لروح الديمقراطية وبنكهة عربية خليجية.

لقد اعتمد المجتمع الكويتي على أنشطة اقتصادية مرتبطة بالبحر، رسخت بدورها مهناً تدور في فلكها كالسفر البحري الشراعي وبناء السفن وتملكها وتجارة اللؤلؤ وغيرها، إضافة إلى نشاط رئيسي آخر هو الفوص على اللؤلؤ وكانت الفئات التي تمتلك هذه الأنشطة هي الفئات المبادرة إلى المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي حيث كانت أقدر الفئات على تقديم الدعم المالي للحاكم ونظامه السياسي من أجل قيامه بالدور المطلوب منه.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن الطبيعة التجارية لمجتمع الكويت قد خلقت توازنات سياسية واجتماعية ووضعت قيوداً على احتمالات المغالاة في استخدام السلطة.

ونظراً للمقدرة المالية لبعض التجار الذين كانوا يشكلون فئة لها ثقل إقتصادي في المجتمع، فقد كان الحاكم حريصاً على استشارتهم، وهكذا انتقلت السلطة من حاكم إلى الذي يليه من حكام آل الصباح في سلاسة ويسر. ومع هذا الانتقال تشكل ملامح لنظام سياسي يعتمد الشورى ويطمح إلى ترسيخ الديمقراطية ودعمها وتعزيزها. وليس هناك ما يمنع من مرور البلاد بظروف استثنائية في بعض مراحل تطورها من الإمارة إلى الدولة وفي ظل تحديات إقليمية صعبة.

إن قراءة تاريخ الحكم وعلاقته بالديمقراطية هو ذاته قراءة المعاني في تطور نظام الحكم نحوها وعلى الوجه التالي حين نستعرض الأحداث التي رافقت انتقال السلطة من أمير إلى أمير في أسرة الصباح الكريمة منذ صباح الأول العام ١٧٥٢، وحتى صباح الرابع العام ٢٠٠٦.

## تداول الحكم في الإمارة وتفعيل مبدأ الشورى : ١٧٥٢-١٨٩٦

تعاقب على حكم إمارة الكويت - منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى العام ١٨٩٦ - ست حكام، هم :

- ١- صباح بن جابر ( صباح الأوّل - ١٧٥٢ - ١٧٦٢ )
- ٢- عبدالله بن صباح ( عبدالله الأوّل - ١٧٦٢ - ١٨١٥ )
- ٣- جابر بن عبد الله ( جابر الأوّل - ١٨١٥ - ١٨٥٩ )
- ٤- صباح بن جابر ( صباح الثاني - ١٨٥٩ - ١٨٦٦ )
- ٥- عبد الله بن صباح ( عبدالله الثاني - ١٨٦٦ - ١٨٩٢ )
- ٦- محمد بن صباح ( محمد الأوّل - ١٨٩٢ - ١٨٩٦ )

- وهكذا على مدى قرن ونصف (١٧٥٢-١٨٩٦) تمسك جميع حكام الكويت الستة بمبدأ الشورى والرجوع إلى أهل الكويت في كل ما يتعلق بإدارة شئونهم، وكانت عدالة الأمير ونزاهة القاضي الشرعي يمثلان ضمانتان للبعد عن الظلم أو الاستبداد.

